أنير

موجز عن تأثير قانون الاتصالات على الانترنت في ليبيا

قانون رقم 22 لسنة 2010

موجز عن تأثير قانون الاتصالات على الانترنت في ليبيا

قانون رقم 22 لسنة 2010

الفهرس

المقدمة	**1**
التحليل	**1**
التأثير على الخصائص الحرجة لـ IWN	1
التأثير على ممكنات إنترنت OGST	3
ملخص	**5**
خاتمة	**5**
توصيات للإصلاح	**5**
تعزيز حماية الخصوصية	5
تعزيز الحوكمة التعاونية	6
تبسيط عمليات الترخيص	6
ضمان الوصول غير المقيد	6
تعزيز الحياد التكنولوجي	6
دعوة لإجراء تقييم شامل لتأثير الإنترنت	**7**
المساهمين	**7**
ليبيا القانون رقم 2022/6 التحليل باستخدام IIAT	**8**
الخصائص الحرجة لـ IWN (طريقة الإنترنت للتواصل)	8
عوامل تمكين الإنترنت OGST (المفتوح والمتصل عالميًا والآمن والجدير بالثقة)	9

المقدمة

يتناول هذا الموجز عن تأثير الإنترنت الوضع في ليبيا قانون رقم (22) لسنة 2010 بشأن الاتصالات (الطبعة العربية)، باستخدام مجموعة أدوات تقييم تأثير الإنترنت (IIAT) إطار عمل لتحليل تأثيراته على الخصائص المهمة لطريقة الإنترنت للتواصل (IWN) وعوامل تمكين الإنترنت المفتوحة والمتصلة عالميًا والآمنة والجديرة بالثقة (OGST). ويضع القانون إطارًا تنظيميًا للاتصالات، مع التركيز على الإدارة المركزية، ومتطلبات الترخيص، وأحكام خصوصية البيانات. وفي حين تهدف إلى ضمان تطوير البنية التحتية وجودة الخدمة، فإن سيطرتها المركزية وسياساتها التقييدية تثير المخاوف بشأن التوافق مع مبادئ الإنترنت المفتوحة والشاملة. يسلط هذا الموجز الضوء على المجالات الرئيسية التي يكون فيها الإصلاح ضروريًا لدعم التطور الرقمي في ليبيا ودعم معايير الإنترنت العالمية.

التحليل

ليبيا قانون رقم (22) لسنة 2010 بشأن الاتصالات يضع إطارًا لتنظيم قطاع الاتصالات، مع التركيز على الترخيص والحوكمة المركزية وخصوصية البيانات. وفي حين يهدف القانون إلى ضمان تقديم خدمات موثوقة وتطوير البنية التحتية، إلا أن أحكامه تؤثر بشكل كبير على الخصائص الهامة لطريقة الإنترنت للتواصل (IWN) و عوامل تمكين الإنترنت المفتوحة والمتصلة عالميًا والآمنة والجديرة بالثقة (OGST).. ويقيّم هذا التحليل آثار القانون على هذه المبادئ الأساسية ويحدد مجالات الإصلاح.

التأثير على الخصائص الحرجة لـ IWN

تعمل الخصائص المهمة لـ IWN كأساس لوظائف الإنترنت وانفتاحها على المستوى العالمي. ويؤثر قانون الاتصالات الليبي على هذه

الممتلكات بطرق إيجابية وسلبية.

أولا، يدعم القانون بنية تحتية يمكن الوصول إليها ببروتوكول مشترك من خلال فرض تطوير البنية التحتية وتشجيع الوصول الشامل إلى خدمات الاتصالات. وهذا يؤثر بشكل إيجابي على الممتلكات من خلال ضمان إمكانية استفادة المستخدمين في ليبيا من شبكة اتصالات فعالة. ومع ذلك، فإن متطلبات الترخيص الصارمة يمكن أن تخلق حواجز أمام مقدمي الخدمات الصغار، مما يقلل من إمكانية الوصول والمنافسة.

من ناحية بنية مفتوحة لبنات بناء قابلة للتشغيل البيني وقابلة لإعادة الاستخداميتضمن القانون أحكامًا خاصة بالربط البيني، مما يعزز قابلية التشغيل البيني. وعلى الرغم من ذلك، تعمل الإدارة المركزية والرقابة التنظيمية الصارمة على خنق المرونة وتثبيط اعتماد التكنولوجيات المبتكرة أو المفتوحة. وهذا يخلق تحديات أمام تحقيق نظام بيئي للإنترنت قابل للتشغيل البيني والقابل للتكيف بشكل كامل.

ملكية لامركزية الإدارة ونظام توجيه موزع واحد يتم تقويضها من خلال تركيز القانون على السيطرة المركزية. تتعارض سلطة الهيئة التنظيمية فيما يتعلق بتخصيص الطيف والترخيص وإدارة الشبكات مع مبدأ اللامركزية، مما يحد من القدرة على التكيف والمرونة في نظام الاتصالات.

يتوافق القانون بشكل جيد مع مبدأ المعرفات العالمية المشتركة. وتسهل خطة الترقيم الوطنية والالتزام بالمعايير الدولية لإدارة الطيف التكامل في الإطار العالمي للاتصالات، مما يضمن التوافق مع الأنظمة الدولية.

ومـع ذلـك، فـإن القانـون يؤثـر سـلبا علـى ممتلـكات شـبكة ذات أغـراض عامـة محايـدة تكنولوجيـاً. ومـن خلال اشـتراط موافقات محـددة للمعدات والتقنيـات، يحـد القانـون مـن نشـر الحلـول المبتكـرة ويعيـق الحيـاد التكنولوجـي. ولا يشـجع هـذا النهـج علـى اعتمـاد تقنيـات متنوعة وناشـئة يمكنها تحسين الكفاءة وتجربة المستخدم.

التأثير على ممكنات إنترنت OGST

تركـز العوامـل التمكينيـة لإنترنـت OGST علـى تعزيـز بيئـة الإنترنـت المفتوحـة والآمنـة والجديـرة بالثقـة. ويؤثـر القانـون بشـكل كبيـر علـى أربـع عوامـل تمكيـن رئيسـية: الخصوصيـة، وسـرية البيانـات، والحوكمـة التعاونية، والوصول غير المقيد.

القانـون لديـه تأثيـر مختلـط علـى الخصوصيـة. ويتضمـن أحكامًـا قويـة لحمايـة خصوصيـة اتصـالات المسـتخدمين، ويحظـر المراقبـة أو الاعتراض غيـر المصـرح بـه. ومـع ذلـك، فـإن الاستثنـاءات الخاصـة بالمراقبـة المعتمـدة قضائيًـا تنطـوي علـى مخاطـر سـوء الاسـتخدام، ممـا قـد يـؤدي إلـى تـآكل ثقـة الجمهـور فـي حمايـة الخصوصيـة التـي يوفرهـا القانـون. ويعـد ضمـان الإشـراف الشـفاف علـى هـذه الاستثنـاءات أمـرًا ضروريًـا للتخفيف من هذه المخاطر.

متعلـق سـرية البيانـات، فـإن القانـون لـه تأثيـر إيجابـي مـن خلال إلـزام مقدمـي الخدمـات بحمايـة البيانـات الشـخصية للمسـتخدمين. تتوافـق الأحـكام التـي تتطلـب معالجـة آمنـة للبيانـات وتقييـد الوصـول غيـر المصـرح بـه مـع المعاييـر الدوليـة، ممـا يعـزز أمـن المعلومـات. وتسـاهم هذه الضمانات في بناء بيئة اتصالات آمنة في ليبيا.

القانـون يؤثـر سـلبا الحوكمـة التعاونيةحيـث أنهـا تعتمـد بشـكل كبيـر علـى الإدارة المركزيـة مـن قبـل السـلطات التنظيميـة. ويسـتبعد هـذا

النهج من أعلى إلى أسفل أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، مما يحد من فرص صنع القرار التعاوني. ومن شأن نموذج الإدارة الأكثر شمولاً أن يعمل على تعزيز الشفافية والإبداع والقدرة على التكيف في سياسات الإنترنت.

وأخيرا، فإن القانون لديه التأثير السلبي على الوصول غير المقيد. وفي حين أنها تشجع الوصول الشامل، فإن الأحكام التي تسمح بتعليق الاتصالات الدولية تقوض مبدأ الاتصال المفتوح وغير المقيد. تحد هذه الإمكانية من قدرة المستخدمين على الوصول إلى موارد الإنترنت العالمية ويمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في قنوات الاتصال المهمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حواجز الترخيص تزيد من إعاقة سهولة الوصول، خاصة بالنسبة لمقدمي الخدمات الصغار الذين يهدفون إلى دخول السوق.

القانون الليبي رقم 22 لسنة 2010 بشأن الاتصالات له آثار كبيرة على المبادئ التي تقوم عليها شبكة الإنترنت الفعالة والشاملة. في حين يتضمن القانون عناصر إيجابية، مثل تعزيز سرية البيانات والتوافق مع المعايير الدولية للمعرفات العالمية، فإن إدارته المركزية ومتطلبات الترخيص المقيدة والاستثناءات لحماية الخصوصية تتعارض مع مبادئ IWN وOGST Internet. إن معالجة هذه التحديات من خلال الإصلاحات التي تركز على اللامركزية، والحوكمة التعاونية، وتعزيز ضمانات الخصوصية، والوصول غير المقيد، من شأنها أن تعمل على مواءمة إطار الاتصالات في ليبيا بشكل أفضل مع معايير الإنترنت العالمية.

ملخص

ليبيا قانون رقم (22) لسنة 2010 بشأن الاتصالات وضع إطار شامل لتنظيم قطاع الاتصالات. وفي حين أنه يعزز تطوير البنية التحتية، والوصول الشامل، وسرية البيانات، فإن القانون يفرض قيودًا كبيرة تتعارض مع المبادئ الأساسية لطريقة الإنترنت للشبكات (IWN) والإنترنت المفتوح والمتصل عالميًا والآمن والجدير بالثقة (OGST). تثير الحوكمة المركزية، ومتطلبات الترخيص المقيدة، وبدلات المراقبة القضائية، مخاوف بشأن الخصوصية، والحوكمة التعاونية، والوصول غير المقيد. تسلط هذه القضايا الضوء على الحاجة إلى الإصلاح لمواءمة القانون مع أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الإنترنت ودعم التحول الرقمي في ليبيا.

خاتمة

إن الطبيعة المركزية والتقييدية لقانون الاتصالات الليبي تهدد بخنق الابتكار وإعاقة المنافسة وتقويض ثقة المستخدم في النظام البيئي للإنترنت. وفي حين يوفر القانون الأساس لتطوير البنية التحتية وسرية البيانات، فإنه يفتقر إلى الآليات اللازمة لضمان الإدارة اللامركزية، والوصول المفتوح، والحوكمة التعاونية. تعد معالجة هذه الثغرات أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز شبكة إنترنت مرنة وشاملة ومتكاملة عالميًا في ليبيا.

توصيات للإصلاح

تعزيز حماية الخصوصية:

- تحديد نطاق وحدود المراقبة القضائية بوضوح لمنع إساءة استخدامها.

- استحداث آليات رقابية مستقلة لضمان المساءلة في حالات اعتراض البيانات.

تعزيز الحوكمة التعاونية:

- إنشاء نموذج حوكمة متعدد أصحاب المصلحة يشمل المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.
- إنشاء منصات للحوار والتعاون لضمان تطوير السياسات الشاملة.

تبسيط عمليات الترخيص:

- تقديم أطر ترخيص متدرجة لدعم مقدمي الخدمات الصغار والشركات الناشئة.
- تقليل الحواجز البيروقراطية لتشجيع المنافسة والابتكار.

ضمان الوصول غير المقيد:

- حصر قدرة الحكومة على تعليق الاتصالات الدولية في حالات استثنائية تحددها معايير قانونية واضحة.
- حماية حقوق المستخدمين في الوصول إلى موارد الإنترنت العالمية كمبدأ أساسي.

تعزيز الحياد التكنولوجي:

- إزالة القيود غير الضرورية على الموافقة على تقنيات ومعدات محددة.
- تشجيع اعتماد التقنيات الناشئة لدعم النظام البيئي الديناميكي للإنترنت.

دعوة لإجراء تقييم شامل لتأثير الإنترنت

لإجـراء تقييـم كامـل للمخاطـر والفوائـد قانـون رقـم (22) لسـنة 2010، شـامل تقييـم تأثيـر الإنترنـت يوصـى بـه. وينبغـي لهـذا التقييـم أن يحلـل آثار القانون على:

- الابتكار الرقمي وريادة الأعمال.
- المنافسة وديناميكيات السوق.
- إمكانية الوصول والإنصاف للمجتمعات المحرومة.
- التوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وينبغـي أن يتضمـن التقييـم مـدخلات مـن مختلـف أصحـاب المصلحة وأن يقـدم رؤى قابلـة للتنفيـذ لمراجعـة القانـون لتلبيـة الأهـداف الوطنيـة ومعاييـر إدارة الإنترنـت العالميـة. ومـن خلال هـذه الإصلاحـات، تسـتطيع ليبيـا إنشـاء إطـار للاتصـالات يدعـم مستقبلهـا الرقمـي مـع الحفـاظ علـى الطبيعة المفتوحة والشاملة للإنترنت.

المساهمين

تمـت قيـادة هـذا التحليـل مـن قبـل أمجدبـدر الشـويهدي ممـول مـن قبـل مبـادرة أنيـر بالتعـاون مـع جمعيـة الإنترنـت ليبيـا ومـع عـدد مـن أصحـاب المصلحـة مـن المرؤسسـات الحكوميـة والمجتمـع المدنـي والأكاديميين والناشطين ومستخدمي الإنترنت.

ليبيا القانون رقم 6/2022 التحليل باستخدام IIAT

الخصائص الحرجة لـ IWN (طريقة الإنترنت للتواصل)

الخصائص الحرجة لـ IWN	تأثير؟	وإذا كان التأثير لماذا؟
بنية تحتية يمكن الوصول إليها باستخدام بروتوكول مشترك	إيجابي	ويؤكد القانون على الوصول الشامل وتطوير البنية التحتية، على الرغم من أن الترخيص قد يشكل عوائق.
بنية مفتوحة لبنات البناء القابلة للتشغيل البيني والقابلة لإعادة الاستخدام	مختلط إلى سلبي	وفي حين يتم دعم قابلية التشغيل البيني من خلال قواعد التوصيل البيني، فإن الرقابة التنظيمية الصارمة قد تحد من الابتكار والمرونة.
الإدارة اللامركزية ونظام التوجيه الموزع الفردي	سلبي	الإدارة المركزية للتراخيص والطيف تتعارض مع مبدأ اللامركزية.
المعرفات العالمية المشتركة	إيجابي	تتوافق خطة الترقيم الوطنية مع المعايير الدولية، وتدعم المعرفات العالمية.
شبكة محايدة تكنولوجياً ذات أغراض عامة	سلبي	قد يؤدي شرط الموافقة على معدات وتقنيات محددة إلى إعاقة الحياد التكنولوجي.

عوامل تمكين الإنترنت OGST (المفتوح والمتصل عالميًا والآمن والجدير بالثقة)

تمكين الإنترنت OGST	تأثير؟	وإذا كان التأثير لماذا؟
وصول سهل وغير مقيد	سلبي	تعمل ضوابط الترخيص والضوابط التنظيمية على تقييد دخول السوق، مما قد يحد من وصول بعض المستخدمين أو مقدمي الخدمات.
الاستخدام غير المقيد ونشر تقنيات الإنترنت	سلبي	القيود المفروضة على الموافقة والامتثال تحد من نشر التقنيات المتنوعة.
التنمية التعاونية والإدارة والحوكمة	سلبي	وتحد الإدارة المركزية من فرص النهج التعاوني والتشاركي.
إمكانية الوصول غير المقيدة	سلبي	إن الأحكام الخاصة بتعليق الاتصالات الدولية تقوض إمكانية الوصول غير المقيدة.
القدرة المتاحة	إيجابي	وتدعم الإدارة الفعالة للطيف تحسين القدرة، على الرغم من أن الإفراط في التنظيم يمكن أن يحد من النمو.

تمكين الإنترنت OGST	تأثير؟	وإذا كان التأثير لماذا؟
سرية البيانات من معلومات وأجهزة وتطبيقات	إيجابي	تعمل الأحكام القوية لحماية البيانات على تعزيز السرية على الرغم من الاستثناءات المتعلقة بالمراقبة القضائية.
سلامة المعلومات والتطبيقات والخدمات	إيجابي	تعمل معايير الجودة ومتطلبات إعداد التقارير على تعزيز سلامة الخدمة.
الموثوقية والمرونة والتوافر	مختلط إلى إيجابي	يتم دعم موثوقية البنية التحتية، لكن السيطرة المركزية قد تعيق القدرة على الصمود في حالات الطوارئ.
المساءلة	إيجابي	يضمن الترخيص والإبلاغ والعقوبات مساءلة المشغل.
خصوصية	مختلط إلى إيجابي	إن الأحكام المتعلقة بالخصوصية قوية، لكن الاستثناءات من الأوامر القضائية تشكل مخاطر محتملة.